## على الطريق

اذا طرقت بابا في ساعات الظهيرة ، واحسست بملكوت اصحاب البيت في الرد عليك فلا تستغرب ، واذا وقف احدهم خلف الباب يستجوبك عن الهوية والغرض من الزيارة ، ثم اذا لم يفتح لك الباب اذا شك بالمعرفة والغرض فلا يأخذك العجب من ان الناس اخذوا يتنكرون لتقاليدهم الطيبة . كما لا تشطح بخيالك لتتصور ان هؤلاء واقعون تحت تاثير مسلسلات الجريمة التلفزيونية .

حديث المواطنين اليوم يأخذ قسطا كبيرا منه حالة الشعور بفقدان الطمانينة الناجمة عن فقدان الامن .

والصحف اليومية تنشر كل يوم انباء عن حوادث السطو التي يتعرض لها المواطنون في كل انحاء الضفة الغربية والقطاع .

وليس عبثا ولا من قبيل الرغبة في اثارة النفس ، ان بلديات محافظة الخليل تنادت لعقد اجتماع جماهيري موسع في بلدية الخليل يكرس للبحث عن طرق ووسائل حماية امن المواطنين ، لو لم تداهمها قرارات الحكومة الاسرائيلية ببدء الاستيطان في قلب الخليل مما اضطرها الى تأجيل الموضوع .

وحالة فقدان الطمانينة عند المواطن كانت موجودة خلال الثلاثة عشرة سنة الماضية ، وكانت قناعة المواطن راسخة بان السلطة غير معنية بذلك .

وفي السنوات الماضية كانت عصابات اللصوص محليه وافرادها في الغالب شبان هواه ، اذا جاز التعبير ، يدخلون دكانا من شباكه الخلفي وتحت جنح الليل ، او يقتحمون بيتا يسكنه مسن يسلبون ما ادخره لعجزه وقد يقتلونه اذا ما قاوم . والسلطة تضع في اذنيطين وفي الاخرى عجين وكان لسان حالها يقول " غنم الدير في زرع الدير " .

ولم يكن من النادر ان يكتفي المتعرض للسرقة بالتبليغ فقط موفرا على نفسه المرمطة بين سجن وجم وروح وتعال دون ان يعود عليه شيء .

وتشير الحوادث التي وقعت في محافظة الخليل ولواء طولكرم مؤخرا الى تطور نوعي زعزع بشدة طمانينة المواطنين . فاللصوص من خارج الحدود . مسلحون ويرتكبون جرائمهم في وضح النهار وآخر عملياتهم هجوم ثلاثة مسلحين في التاسعة صباحا من يوم الخميس الماضي على بريد ترقوميا . وتدل حادثة اطلاق سراح اللصين اللذين قبض عليهم اهالي دورا بعد مطاردة صعبة وبعد ٤٨ ساعة من تسليمهم للسلطة ان اللصوص يتمتعون بالدعم والحماية .

يقلق مواطنين ، وهم على حق ما يعتقد السعور بحالة فقدان الامن السائدة عند المواطن مقصودة وبشر حسب تخطيط يهدف الى ايجاد دوافع اضافية لتلك العائلات التي تشدها روابط متينة ، للتفكير هنا ، للبحث عن وسيلة للعيش في الخارج .

يقول آخرون كما قال يوفس - هنا ناطون .

ابو وديده

# محادثات المجلس التنفيذي لاتحاد العاملين في وكالة الغوث تتكلل بالنجاح

تعاد وفد المجلس التنفيذي لاتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث بالضفة الغربية ، من فينا ، اثر المحادثات الناجحة التي اجراها هناك لمدة اربعة ايام متواصلة ، واشترك في المحادثات وفود من غزة وسوريا والضفة الغربية وممثلين عن ادارة الوكالة ، وتراس الاجتماعات ممثلي اللجنة الدولية للخدمة المدنية .

واصدر المجلس التنفيذي بيانا شرح فيه بايجاز النقاط التي تم الاتفاق عليها في تلك المحادثات والتي تنطبق على الموظفين والعاملين في الوكالة في المناطق المحتلة ( الضفة الغربية وقطاع غزة ) ويرى المجلس التنفيذي " ان الامور تسير الى مصلحة قطاعات العاملين ويؤكد للجميع ان المسح الشامل سيكون ذا نتائج جيدة لصالح جميع الموظفين".

بدات العلاقة " النقابية " بين ادارة الوكالة وجهاز الموظفين والعاملين منذ ١٩٧٥/١/١ وكانت الوكالة قبل ذلك التاريخ تتعامل مع العاملين على اساس " قطري " اي كل بلد على انفراد ، حيث عقد مؤتمر موسع للعاملين في وكالة الغوث بمنطقة الشرق الاوسط سمي " مؤتمر اتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث " ، وانبثقت عنه لجنة متابعة ، وبعد اجتماعات استمرت فترة طويلة ، اعترفت ادارة الوكالة بهذه اللجنة وعقد بين الجانبين ما يقارب ٣٢ اجتماعا لم تمثل الضفة الغربية الا في ٤ اجتماعات فقط وذلك لصعوبة السفر الى الضفة الشرقية في ذلك الوقت ، ولم يكن نصيب العاملين في قطاع غزة بافضل من ذلك ، ثم جرى تعيين لجنة تنفيذية للعاملين في منطقة الضفة الغربية من كبار موظفي الوكالة الذين لم يكترثوا في حينه بمصالح العاملين وخاصة صغار الموظفين والعمال .

وفي ٧٥/٤/١٥ وقعت تلك اللجنة اتفاقية عمل مع ادارة الوكالة عرفت باسم " مذكرة التفاهم " والتي اعتبرت خطوة كبيرة للامام لصالح العاملين حيث اتفق على ان يكون اساس جديد للاجور في الوكالة بعد اجراء مسح شامل للاجور على ان يكون ذلك بناء على طلب اغلبية الموظفين في كل منطقة ولا يزال معمولا بمذكرة التفاهم الاولى .

وبهذه الخلفية جرت المحادثات التي اشير لها في البداية ، وكان اهم انجاز فيها استثناء الوظائف العسكرى كرب عمل من عملية اجراء المسح الشامل ، والاتفاق على الاطراف المعتمدة في هذا المسح ومنها : هيئة الرقابة الدولية على المدنية ، شركة كهرباء القدس ، جامعة بير زيت ، المدارس التابعة للاوقاف الاسلامية .

هذا ومن المنتظر ان تظهر نتائج هذا المسح الشامل في وقت قريب .

عدنان داغر

## الاختلاسات في الوكالة هددت تموينات اللاجئين

سحبت دائرة الجمارك اعترافها بتوقيع الموظفين المخولين في وكالة الغوث الدولية على فواتير البضائع المعفاة من الجمرك على اثر اكتشاف التزويرات والاختلاسات .

ومن الجدير بالذكر ان تموينات اللاجئين ( ارز ، طحين ، سكر الخ ) هي من ضمن البضائع التي تعفى من الجمرك ، وقد هدد هذا الامر توزيع مخصصات اللاجئين ، الا انه بعد محادثات طويلة بين المدير العام ( جاليبو ) ودائرة الجمرك ، امكن اعادة الاعتراف بالتوقيع لكي لا تتاثر مخصصات اللاجئين ، وذلك بعد اقتناع دائرة الجمرك بانه لا علاقة للمدير بهذه الاختلاسات .

من ناحية اخرى مددت اقامة اندرسون الذي انتدبته الوكالة لرئاسة لجنة التحقيق في الاختلاسات .

وكانت مجحفة بحق العاملين في الوكالة في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك انه تم الاتفاق على اعتماد المؤشر الحكومي للغلاء المعيشة في كل بلد كمقياس لرواتب موظفي وعمال الوكالة في منطقة الشرق الاوسط ، فاذا كان مثلا هذا الارتفاع في سوريا او الاردن بنسبة ٢٠ بالمئة فان رواتب العاملين في الوكالة هناك تزاد بنفس النسبة ، وفي المناطق المحتلة اعتمد نفس الاساس ، ولكن لان الرواتب هنا تدفع بالدينار ومؤشر الغلاء الحكومي — لاكثر من سبب — غير صحيح وغير حقيقي ، ولان الليرة في انخفاض مستمر ، فكان يبدو ظاهريا وكان رواتب العمال تزداد حتى باكثر من معدل ارتفاع غلاء المعيشة ، وقد اسفر ذلك عن تجميد رواتب العاملين لمدة خمس سنوات كاملة .

وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٥ ، جرت اول انتخابات للمجلس التنفيذي ، الذي ورث وضعا لا يحسد عليه ، فبدأ نضالاته من اجل تغيير هذا الواقع ، واعلن رفضه لاعتماد المؤشر الحكومي للغلاء ، وبدأ باعداد دراسات ميدانية للاسعار في مختلف اسواق الضفة الغربية بمعدل مرة واحدة كل ٣ اشهر واستنتج من ذلك ان غلاء المعيشة الحقيقي هو — على الاقل — ضعفي الارقام الحكومية المعلنة .

وبسبب عناد وعداء المعوض العام في ذلك الوقت الذي رفض السماع والاستجابة للمصاعب العادلة لمستخدمي الضفة الغربية وقطاع غزة اعلن الاضراب العام في سنة ١٩٧٨ والذي لاقى دعما وتاييدا من طلبة ومؤسسات الضفة الغربية وقطاع غزة والقوى الوطنية ، وانهمر سيل البرقيات على السكرتير العام للامم المتحدة مطالبة بضرورة بحث اوضاع العاملين وانصافهم .

وفي شهر تموز من عام ١٩٧٩ جرى تعيين مفوض عام جديد لم تخفيها لمشاكل العاملين وخاصة في الضفة والقطاع ، وقرر اعطاءهم راتب شهر ، وبدأ جولة من المحادثات اشترك فيها ممثلين عن قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا والاردن ، اعقبها جولة اخرى في شهر تشرين اول من عام ١٩٧٩ ، اسفرت التوقيع على " مذكرة التفاهم الثانية " بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٣ والتي اعتبرت خطوة كبيرة للامام لصالح العاملين حيث اتفق على ان يكون اساس جديد للاجور في الوكالة بعد اجراء مسح شامل للاجور على ان يكون ذلك بناء على طلب اغلبية الموظفين في كل منطقة ولا يزال معمولا بمذكرة التفاهم الاولى .

وبهذه الخلفية جرت المحادثات التي اشير لها في البداية ، وكان اهم انجاز فيها استثناء الوظائف العسكرى كرب عمل من عملية اجراء المسح الشامل ، والاتفاق على الاطراف المعتمدة في هذا المسح ومنها : هيئة الرقابة الدولية على المدنية ، شركة كهرباء القدس ، جامعة بير زيت ، المدارس التابعة للاوقاف الاسلامية .

هذا ومن المنتظر ان تظهر نتائج هذا المسح الشامل في وقت قريب .

عدنان داغر

# تجربة العمل التطوعي في القدس تنتقل الى اطار العمل المبرمج والشامل

منذ مطلع العام الحالي ١٩٨٠ وتجربة العمل التطوعي في القدس تمر في مخاض ومحاولات عنيدة ومستمرة لاحياء فكرة العمل التطوعي الشامل والمشترك لكافة المؤسسات الاجتماعية ، من اندية ونقابات وجمعيات خيرية وتعاونية وفرق مسرحية بالاضافة الى افراد الشعب الذين برغبون بتقديم خدماتهم التطوعية للمؤسسات العاملة في هذه المرحلة من ظروف شعبنا الحرجة .

وقامت لجنة محضرية لاحياء العمل التطوعي في القدس في شهر تشرين الاول ١٩٧٩ واخذت على عاتقها الاتصال بالمؤسسات المذكورة كي ترسل مندوبيها الى اجتماع عام تتدارس فيه المندوبون افضل السبل الديمقراطية لتشكيله واستمرار فكرة العمل التطوعي انبثاء ، الواسع ، والشامل والمثمر مفيد . وقد انضم الى هذا الاطار حتى اواسط آذار ١٩٨٠ عشرون مؤسسة تشمل الاندية والنقابات واللجمعيات واطرق المسرحية التي حددت والتزمت بفكرة العمل التطوعي .

وقد كان موقفا ان بعض الجهات ستعارض فكرة العمل التطوعي ونهذا فقد عارضت ايضا ارسال مندوبين عن مؤسساتها للاشتراك في اطار المؤسسات هذا ، وهذه الجهات تعارض بقوة اشتراك امراة (جنس حواء) في العمل التطوعي بالاضافة الى انها ترى ان العمل التطوعي رافدا وحلاما جيدا للعمل الاجتماعي الواضح والمنظم .

وهنا يسر الاطار المحدد للعمل التطوعي في القدس هو اشراك كافة المؤسسات المنضمة بفكرة العمل التطوعي عن طريق ارسال مندوبيها الى الهيئة العليا للعمل التطوعي بالاضافة الى التزامها بتسديد التزاماتها المادية والمعنوية والعمل الضروري لاستمرارية العمل التطوعي .

وهذا الاشراك وهذا الالتزام لم يكن موجودا في السنين السابقة على الاطلاق فقد كان العمل التطوعي يمر بذبذبات عالية جدا واحيانا اخرى معدومة ، كما ان العمل التطوعي كان قائما على همة ونشاط افراد قلائل شعرض اللجنة الى الخمول والركود بمجرد غيابهم عن الساحة لسبب من الاسباب .

ونظرة تاريخية سريعة الى الوراء نجد ان فكرة العمل التطوعي في القدس قد بادرت نشوء العمل التطوعي مع باقي مناطق الارض المحتلة ، وقد كانت الاصطفافات الفردية ومبادرات الافراد المذكورة سببا في الحفاظ على فكرة العمل التطوعي وابقائها ضمن حيز الوجود في المواسم وخاصة مع بدء العام الدراسي .

وواجهت فكرة العمل التطوعي في القدس والقائمين عليها صعوبات عدة منذ عام ١٩٧٢ منها :

● عدم وجود مقر ثابت لهذه اللجنة فقد كانت تنتقل من جمعية الشبان المسيحية الى قاعة النطران ، الى نادي الغد في جمعية الشابات المسيحية الى نادي الموظفين حتى عام ١٩٧٨ .

● محاولات من اطراف عدة لمحاربة فكرة العمل التطوعي ، واستعمال اندعم المالي الذي كان احد انجمعيات الخيرية يمون اللجنة به كاداة للضغط عليها وحرفها عن اهدافها المنشأة .

● عدم ثبات مؤيدي العمل التطوعي او انقلابهم بسرعة ، نعدم وجود برنامج واطار يوحدهم فكريا واداريا .

● الحزازات الفردية ومحاولات البروز واستغلال العمل التطوعي لغايات خارجة عن اطار العمل التطوعي ، وفكرته الاجتماعية النبيلة . وتطوعت بعرفيا الجميع حددت لجنة العمل التطوعي في القدس التي كانت تجتمع اخر ايامها في نادي الموظفين وبشكل مستقل عن لجانه وذلك لاسباب خارجة عن ارادتها ، خارجيا وداخليا واضطرت بعد عام الى اعادة احياء نشاطها .

وتقف الهيئة العليا للعمل التطوعي طالبا على الانتباه من صياغة النظام الداخلي للعمل التطوعي كي يقرره المؤسسات المشتركة وتنتخب على هديه هيئة ادارية لتنظم شؤون العمل التطوعي وتشكيل اللجان بحيث تشمل كل مندوبي المؤسسات المشتركة ، على عكس ما كان موجودا في لجنة العمل السابقة التي كانت مجالات النشاط والمشاركة فيها مقصورة ، بشكل لا ارادي ، على النشيطين . وقد حددت الصياغة الداخلية للدستور ان مدة الهيئة الادارية لسنة واحدة وان الهيئة الادارية مسؤولة امام الهيئة العليا المشتملة من مندوبي كافة المؤسسات وان مدتها سنة واحدة ، وتحق لثلثي اعضاء الهيئة العليا

احراء انتخابات جديدة في حال تقصيرها .

وكل الامال معلقة على انتقاء المؤسسات التي لم تشارك حتى الان في هذا الاطار لما فيه مصلحة العمل التطوعي وتطويره بدون اي محاولة لاحتوائه او خنقه او حتى مجرد تقنينه كما ينبغي ويحلو للبعض ان يشيع .

وتتمتع الهيئة العليا للعمل التطوعي بتفهمها العميق لمشاكل مجتمعنا الحالية ، على الرغم من بعض الحزازات البسيطة التي يأمل بزوالها عبر مسيرة العمل البناء والمشترك لما فيه خير مجتمعنا وحركته المتطلعة دوما الى اطار تقدمي ديمقراطي بناء وشامل ، والاهم من ذلك فعال لما فيه مصلحة شعبنا وليس اطارا فارغا وفضفاضا .

## انتخابات جمعية بني نعيم الخيرية

جرت يوم السبت الماضي ٢٢ انتخابات هيئة ادارية جديدة لجمعية بني نعيم الخيرية وقد تم ذلك بحضور كافة اعضاء الهيئة العامة وبعد تقديم الهيئة السابقة لتقريرها السنوي وتقديم كشف حساب عن مصروفات الجمعية .

وقد تنافس على سبعة مقاعد ثمانية عشر مرشحا كان من بينهم سبعة "شكلوا كتلة العمل الجماهيري" وتمت الانتخابات بحضور ممثلين عن الشؤون الاجتماعية في الخليل وبعد ظهور النتائج تم توزيع المناصب على اعضاء الكتلة على النحو التالي :

خليل اسماعيل المناصرة/الرئيس
محمد عيسى الطوايرة/ نائب الرئيس
شحدة ابراهيم المناصرة/السكرتير
محمد عبدسالم الحميدات/امين الصندوق .
محمد عبدالله موسى المناصرة/شؤون اجتماعية .
محمد ابراهيم الزيدات/مشرفا تربويا
عطا الصوالحة / مشرفا رياضيا

## مركز الشباب الاجتماعي مخيم شعفاط

بمناسبة عيد الام ، اقام مركز الشباب الاجتماعي في شعفاط حفلا ترفيهيا يوم الجمعة الماضي الواقع في ١٩٨٠/٣/٢١ .

وفي نهاية الحفل قدمت الهدايا على الامهات اللواتي حضرن الحفل وبضمنهن امهات اسرى لفراق ابنائهن وضحين من اجلهم